تمكين
Tamkeen

الخطة السنوية
لصندوق العمل (تمكين)
2022

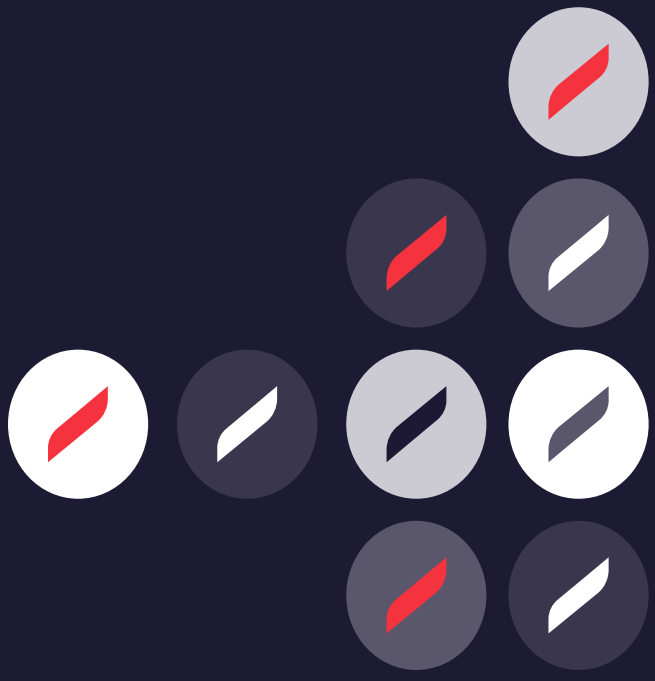

الملخص التنفيذي

واصل صندوق العمل (تمكين) جهوده لضمان استمرارية الأعمال ودعم سوق العمل في عام 2021 بالرغم من التحديات المستمرة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث بلغ إجمالي الالتزامات التي تم رصدها في عام 2021 لدعم الاقتصاد أكثر من 122 مليون دينار بحريني.

هذا وتفتخر تمكين بدعمها في العام الماضي لأكثر من 8 آلاف مؤسسة جديدة وقائمة وتوظيف أكثر من (7000) 7 آلاف بحريني عبر البرنامج الوطني للتوظيف إضافةً إلى تدريب (11000) أحدى عشر. ألف بحريني من خلال برامج التدريب المتعددة، وذلك في ضوء الجهود المبذولة في الاشهر الماضية لتطبيق الخطة الحكومية للتعافي الاقتصادي وبرنامج التوازن المالي والذي شهد الاقتصاد بموجبها انتعاشاً ملحوظاً من تداعيات كوفيد-19، والذي حتم على معظم المؤسسات ضرورة التحلي بالمرونة من خلال المضي في تطبيق التكنولوجيا الرقمية لضمان استمراريتها في السوق

وفي 2022، يهدف الصندوق لمنح للإنتاجية والتأثير الاقتصادي، من خلال مواصلتها في العمل للوفاء بالتزاماتها وفقاً لخطة التعافي الاقتصادي وإستراتيجيتها الجديدة. وبناء على ذلك، تم تحديد أربع محاور ذات لدعم وخلق فرص جديدة للمؤسسات والأفراد البحرينيين وهي: المساهمة في الانتاجية والنمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية، خلق مؤسسات أكثر كفاءة وفعالية، خلق وظائف عالية الجودة و دعم التقدم الوظيفي، وتحفيز التسهيلات التمويلية.

وعليه، توضح هذه الخطة طريقة عمل الصندوق المحدثة لدعم القطاع الخاص وسوق العمل وفقاً للخطة الإستراتيجية للأعوام 2021- 2025 وبرامج الصندوق الجديدة وأهدافها.

مسؤوليات الصندوق

أهداف الصندوق

وفقاً للقانون رقم (57) لسنة 2006-المادة 3، تسعى تمكين إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.
2. المساهمة في تطوير القطاع الخاص لجعله محرك النمو الاقتصادي في المملكة.
3. رفع كفاءة العمال البحرينيين ومقدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل.
4. تهيئة البيئة المناسبة لجعل العمال البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف من قبل أصحاب العمل.
5. تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل.
6. خلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين.

رؤيتنا

تمكين البحرينيين من خلال تطويرهم، والمساهمة في تحقيق ازدهار الاقتصاد الوطني.

رسالتنا

تمكين البحرينيين بما يتناسب مع متطلبات السوق، وتعزيز قدرات المؤسسات للمساهمة في توسيع الاقتصاد الوطني.

المصدر: * وزارة المالية والاقتصاد الوطني: التقرير الاقتصادي الثالث لمملكة البحرين(الربع الثالث 2021)

نظرة عامة حول الإستراتيجية

أطلق دورته الإستراتيجية الخامسة (2021-2025) في العام 2021 والتي ترتكز على أربع محاور رئيسية لتتماشى مع احتياجات الاقتصاد والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل.

المحاور الرئيسية

1. تشجيع النمو وصناعة التأثير من خلال ربط دعم تمكين بالنتائج الاقتصادية.
2. تعزيز التنوّع وزيادة الإنتاجية من خلال التركيز على القطاعات الواعدة وتشجيع المؤسسات على تطوير طرقها في العمل.
3. دعم المشاريع المدروسة وذات التأثير الاقتصادي.
4. اعتماد سبل حديثة لتنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل ورفع انتاجيته.

المنهجية

وظائف عالية الجودة من خلال التكنولوجيا

أدى تصاعد دور التكنولوجيا في مجال الأعمال إلى تغيير طرق العمل في المؤسسات وبالتالي إلى تقليل احتياجها إلى العمالة الغير الماهرة. ستواصل تمكين دعمها من خلال خلق فرص العمل للبحرينيين ورفع نسبة المرونة في العمل، وتشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا للارتقاء بجودة الوظائف وتنويعها، وتشجيع المشاركة في العمل الحر.

التغيير الاقتصادي من خلال الأعمال المبتكرة

تعتبر المؤسسات الناشئة وخاصة تلك المتخصصة في مجال التكنولوجيا محركاً مهماً في النمو الاقتصادي حيث إنها توفر فرصًا هائلة لمعالجة قضايا اقتصادية بطرق مبتكرة وأكثر استدامة. ستركز إستراتيجية تمكين على زيادة عدد المؤسسات الناشئة والمبتكرة، ورفع جودتها إضافةً إلى توفير فرص تمويلية أفضل.

تنمية المؤسسات من خلال زيادة المرونة

تهدف تمكين إلى رفع الإنتاجية في القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرة المؤسسات على إيجاد حلول مبتكرة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتوفير الدعم المالي والاستشاري الشامل. كما تهدف تمكين لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال مطابقة مهارات التدريب مع تلك الاحتياجات.

الوضع الاقتصادي

القطاع الخاص

تسببت جائحة كورونا بآثار سلبية على الاقتصاد العالمي في جميع أنحاء العالم، ولم تكن البحرين مستثناة من ذلك إذ تأثر الاقتصاد نسبياً في العام 2020 بسبب عدم استقرار القطاعات غير النفطية، حيث انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9٪ مقارنة ب 2.1% في العام 2019. وعليه، أطلقت حكومة البحرين في 2020 حزمة مالية واقتصادية بلغت نسبتها 30% من الناتج المحلي الإجمالي للحد من الآثار الاقتصادية الناتجة من تفشي كوفيد-19، كما اتبعت سياسات مدروسة للتعامل مع الجائحة.

واليوم، يواصل الاقتصاد التعافي من تداعيات كوفيد-19 حيث شهد انتعاشاً بنسبة طفيفة ومستقرة في الأشهر الماضية، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.6٪ في عام 2021 كما يتوقع أن ترتفع النسبة إلى 4.1٪ في عام 2022. حيث سوف يستمر الاقتصاد في تحقيق انتعاش مطرد

القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر شهدت أعلى نسبة من الضرر حيثُ انخفض معدل النمو السنوي للقطاعات التالية: الفنادق والمطاعم (42%)، والنقل والاتصالات (31%)، والتجارة (10%).

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) *(2019-2022)

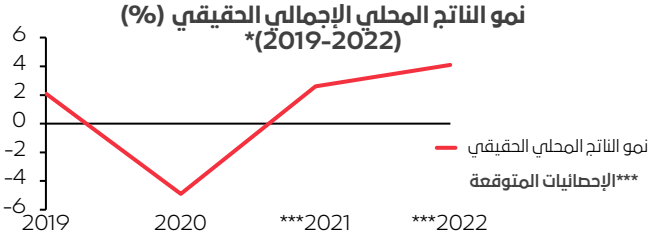

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (الربع الثالث، 2021)**

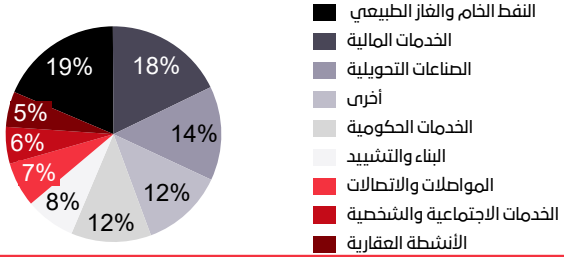

سوق العمل

في العام 2020 جراء التأثر بتفشي كوفيد-19 سجل القطاع الخاص انخفاضاً في إجمالي عدد العمالة بنسبة 7%، حيث بلغ مجموع العمالة في القطاع الخاص 564,707 موظف في 2020 مقارنة ب 605,824 في 2019. هذا وانخفض إجمالي توظيف العمالة لغير البحرينيين بنسبة 8% وذلك بسبب وقف إصدار تصاريح العمل أثناء الإغلاق الجزئي. مما قد يكون عاملاً مشجعًا للمؤسسات للاتجاه إلى الاعتماد بشكل أكبر على توظيف البحرينيين. ونتاجاً لذلك أصبحت المؤسسات أقل اعتماداً على العمالة الوافدة منخفضة التكلفة حيث بدأت بالاستثمار بشكل أكبر في التكنولوجيا والابتكار في طريقة عملها.

في العام 2021 شهد القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 1% في عدد العمالة البحرينية ويعود ذلك إلى الحزمة المالية والاقتصادية التي قدمتها الحكومة.

وفي العام نفسه بلغ إجمالي عدد المشتركين الجدد في القطاع الخاص 35,692 موظفاً. حيث بلغ عدد الموظفين البحرينيين الجدد الذين التحقوا بالقطاع الخاص 4,663 موظفاً بينما بلغ عدد الموظفين غير البحرينيين 31,029 موظف.

مؤشرات سوق العمل (الربع الثالث – 2021)

763 د.ب.	266 د.ب.	35,692
متوسط الأجر السنوي للبحرينيين في القطاع الخاص	متوسط الأجر السنوي لغير البحرينيين في القطاع الخاص	المساهمون الجدد في القطاع الخاص

توظيف البحرينيين في القطاع الخاص للجنسين (الربع الثالث-2021)

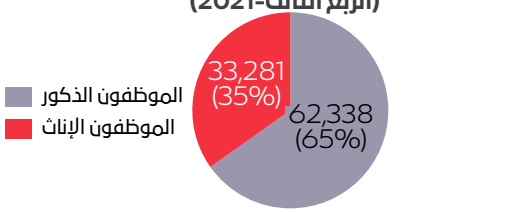

*تم استخدام بعض المعلومات من المصادر المفتوحة و لم يتم التحقق منها من قبل تمكين
المصدر: ** وزارة المالية والاقتصاد الوطني: التقرير الاقتصادي الثالث لمملكة البحرين(الربع الثالث 2021)
المصدر: *هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية: التقرير الاحصائي الربع سنوي

الوضع الاقتصادي- آثار التغيير والفرص الجديدة

من الدروس المستفادة من كوفيد-19 من قبل المؤسسات التجارية، دون حصر:

- أكدت الجائحة على أهمية التحول الرقمي حيث أصبحت المؤسسات أكثر وعياً لحاجتها إلى أن تكون أكثر مرونة من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وتغيير طرق عملها لضمان استمراريتها.
- من خلال تبني المؤسسات لطرق أعمال مبنية على المرونة و الابتكار وأقل اعتماداً على العمالة منخفضة التكلفة، ارتفعت نسبة إنتاجيتها.
- تتوفر عدة فرص للمؤسسات المعتمدة على الاتصال المباشر لاستخدام التجارة الإلكترونية لضمان المرونة واستمرارية أعمالها في الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

التوجه الإستراتيجي لصندوق العمل (تمكين) يهدف إلى زيادة العمالة البحرينية في القطاع الخاص ورفع إنتاجية العمل من خلال:

- دعم المؤسسات عبر التحول الرقمي وتعزيز طرق عملها لتصبح أكثر إنتاجية.
- برنامج دعم الأجور الأكثر شمولية .
- دعم نمو المؤسسات من خلال التركيز على الإنتاجية والابتكار والاتجاه نحو الأسواق العالمية.

عنصر رئيسي آخر لتحقيق نمو القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية وهو دعم المرأة البحرينية في مجال ريادة الأعمال وزيادة مشاركتها في سوق العمل:

- يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل ودعم برامج ريادة الأعمال للمرأة البحرينية.

إحصائيات 2021

دعم تنمية القطاع الخاص*

استمر تأثير جائحة كورونا خلال العام 2021 على المؤسسات في كافة أنحاء العالم بما في ذلك مملكة البحرين. ولضمان استمرارية الأعمال قام صندوق العمل (تمكين) بدعم 8,224 مؤسسة من خلال البرامج الرئيسية، حيثُ بلغ إجمالي التزامات تمكين أكثر من 34 مليون دينار بحريني لبرامج تنمية القطاع الخاص الرئيسية في عام 2021، كما بلغت نسبة التزامات برنامج استمرارية الأعمال 18% من إجمالي الالتزامات بمبلغ وقدره 6 ملايين دينار بحريني. في عام 2021 شكلت المنح المشتركة غالبية التزامات تمكين لبرامج دعم القطاع الخاص بنسبة 57٪ أما التزامات برامج التمويل لدعم أرباح القروض والضمانات فشكلت 43% من إجمالي التزامات دعم تنمية القطاع الخاص.

إحصائيات برامج دعم تنمية القطاع الخاص الرئيسية في عام 2021

8,224
إجمالي المؤسسات المستفيدة من برامج دعم تنمية القطاع الخاص

34,635,834 د.ب.
إجمالي التزامات دعم تنمية القطاع الخاص

19,853,381 د.ب.
التزامات الدعم عبر المنح

14,782,453 د.ب.
التزامات الدعم عبر التمويل

45%
من المؤسسات المستفيدة هي مؤسسات جديدة (عمرها أقل من سنتين)

53%
من المؤسسات المستفيدة مؤسسات مملوكة من قبل النساء كلياً أو جزئياً

9,176,42 د.ب.
مصروفات معالجة **تداعيات كوفيد** والتي تخطت الميزانية الفعلية للبرنامج بمعدل

43%

الالتزامات حسب البرنامج في عام 2021 (د.ب)

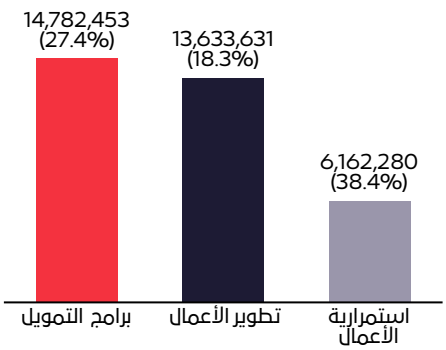

عدد المؤسسات المستفيدة بحسب الحجم حسب تصنيف وزارة التجارة والصناعة والسياحة

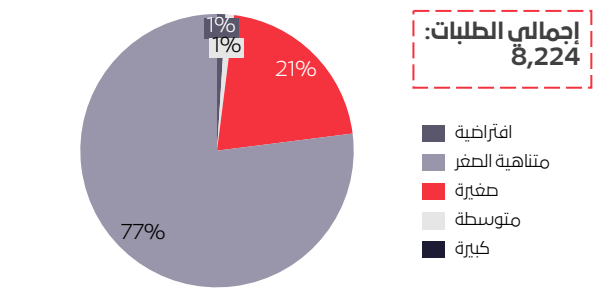

القطاعات الأكثر استفادة من برامج دعم القطاع الخاص (حسب عدد الطلبات)

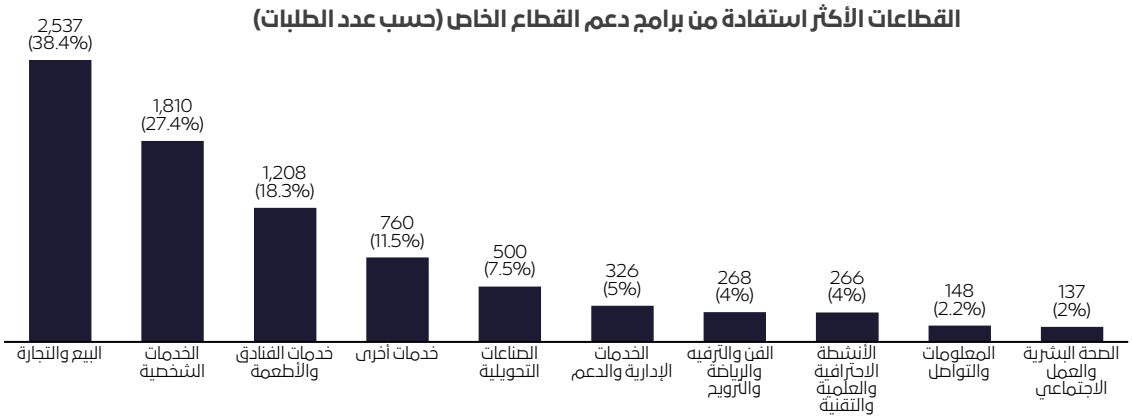

*الالتزامات التي تم رصدها هي لبرامج تمكين الرئيسية ولا تشمل البرامج الأخرى من خلال الشراكات والعقود السابقة

إحصائيات 2021

دعم تنمية القطاع الخاص

شكلت المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر 99٪ من إجمالي المؤسسات المستفيدة من برامج دعم القطاع الخاص في عام 2021. حيث بلغت نسبة المؤسسات متناهية الصغر 77% من إجمالي المؤسسات المستفيدة. وتتماشى هذه النسب مع نسب السجلات التجارية للمؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر في مملكة البحرين.

معظم المؤسسات المستفيدة من دعم القطاع الخاص تندرج تحت قطاع التجارة (38%)، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (27%)، وقطاع الفنادق والمطاعم (18%) .حيث حازت هذه القطاعات على أعلى نسب دعم تمكين على مر السنين.

قدمت تمكين الدعم إلى 3,703 مؤسسة في مرحلة التأسيس ما يمثل حوالي 45% من المؤسسات المستفيدة من دعم تنمية القطاع الخاص. جدير بالذكر أن نسبة المؤسسات المستفيدة المملوكة من قِبل النساء كلياً أو جزئياً بلغت 53%.

التغييرات الرئيسية في برامج تنمية القطاع الخاص في عام 2022

- خلق برامج قائمة على الأهداف وتستند على نهج مدروس لتعزيز النمو والتأثير الاقتصادي.
- شمولية الدعم من خلال دمج المنح والتمويل، والدعم الفني الاستشاري.
- تقديم دعم مخصص وفقاً لحجم وعمر المؤسسة.
- التركيز على الإنتاجية والنمو والتحول الرقمي والابتكار و الاتجاه نحو الأسواق العالمية.
- تقييم الطلبات على أساس أهداف النمو والتركيز على التأثير.

*التزامات التوظيف تشمل الدعم المرصود حسب مدة الدعم و قد تصل إلى 3 سنوات
**التزامات دعم المؤسسات تشمل الدعم المرصود حسب مدة الدعم و قد تصل إلى 18 شهر

إحصائيات 2021

دعم تطوير سوق العمل*

قامت تمكين بدعم تطوير سوق العمل في عام2021 من خلال برنامجين رئيسين هما: البرنامج الوطني للتوظيف (من خلال مسار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومسار تمكين) ومنصة تطوير الافراد، حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج الوطني للتوظيف 7,660 بحريني في العام نفسه بكلفة إجمالية قدرها 45.9 مليون دينار بحريني وذلك لمدة 3 سنوات من فترة عقد التوظيف فيما كانت التزامات البرنامج لعام 2021 أكثر من 4.2 مليون دينار. كما ساهمت تمكين بدعم ما يقارب 10,991 بحريني بالتزامات قدرت بأكثر من 9.2 مليون دينار وذلك عبر منصة تطوير الأفراد.

إحصائيات تطوير سوق العمل الرئيسية 2021

7,660

إجمالي البحرينيين المستفيدين من البرنامج الوطني للتوظيف

4,201,065 د.ب.

إجمالي التزامات دعم الأجور

41%

من الالتزامات خصصت لدعم أجور المرأة البحرينية

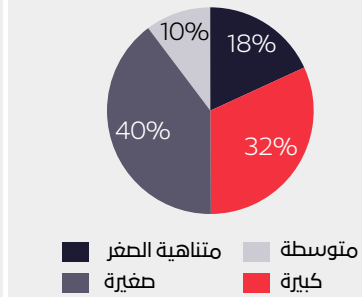

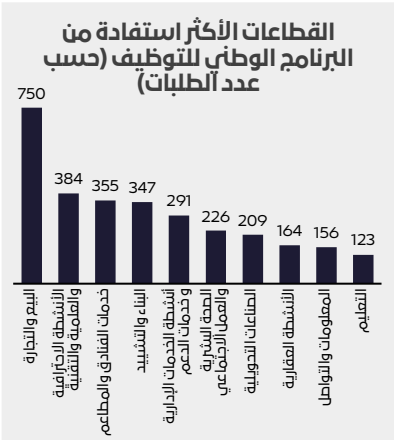

10,991

إجمالي البحرينيين المستفيدين من كافة برامج دعم التدريب

9,252,163 د.ب.

إجمالي التزامات دعم التدريب

72%

من الالتزامات خصصت لتدريب المرأة البحرينية

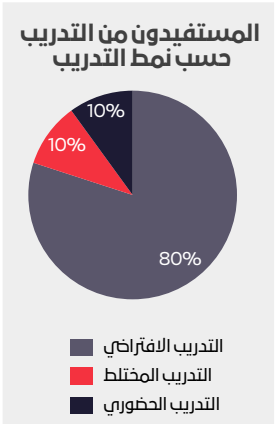

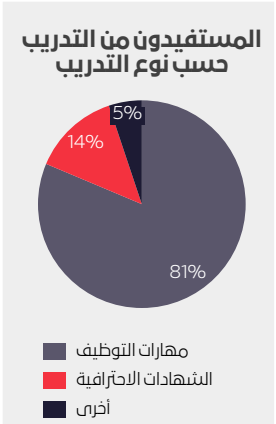

157

إجمالي الشهادات المدعومة

44

إجمالي الشهادات الجديدة المدعومة

*الالتزامات التي تم رصدها هي لبرامج تمكين الرئيسية ولا تشمل البرامج الأخرى من خلال الشراكات والعقود السابقة

إحصائيات 2021

دعم تطوير سوق العمل

قدمت تمكين دعمًا موحدًا لكافة أنواع الوظائف في العام 2021 عبر البرنامج الوطني للتوظيف. وبلغت نسبة البحرينيين المستفيدين من دعم الأجور عبر البرنامج في المؤسسات الصغير ة والمتوسطة الحجم ما يقارب النصف (50%) من إجمالي المستفيدين، حيث شكلت نسبة البحرينيين المستفيدين في المؤسسات الصغيرة 40%، مقابل نسبة 10% للمؤسسات المتوسطة.

شكل المستفيدون من دعم الأجور العاملون في قطاع البيع 22% من إجمالي المستفيدون، تلاها قطاع الأنشطة الاحترافية والعلمية والتقنية (11.4%) ثم قطاع الفنادق والمطاعم (10.5%) . كما شكلت التزامات دعم أجور المرأة أكثر من 40% من إجمالي التزامات دعم الأجور.

ساهمت تمكين بدعم التدريب على نطاق واسع عبر منصة تطوير الأفراد في عام 2021. وشكل إجمالي التزامات دعم تدريب المرأة ما يقارب 72% من إجمالي التزامات التدريب.

كما شكلت المرأة نسبة 83 % من إجمالي المستفيدين من برنامج مهارات التوظيف والذين بلغ عددهم الإجمالي 8,940 مستفيداً، فيما بلغت نسبة المرأة المستفيدة من الشهادات الاحترافية 56 % من إجمالي المتدربين والذين بلغ عددهم الإجمالي 1,486 مستفيد.

تم عقد معظم الدورات التدريبية عبر الإنترنت وذلك بنسبة 80% (8,792 دورة تدريبية). كما قامت تمكين بدعم 157 شهادة في عام 2021، منها 44 شهادة أضيفت حديثاً في ذلك العام.

التغييرات الرئيسية في برامج تطوير سوق العمل في عام 2022

- ربط التدريب بالتوظيف والتطور الوظيفي
- توفير المزيد من الحلول التدريبية الافتراضية والتي تخدم الأفراد ورواد الأعمال
- التركيز على دعم شريحة أكبر من الباحثين عن عمل
- استحداث حوافز جديدة للوظائف النوعية
- التركيز على تحقيق شمولية أوسع ومعالجة فجوة التوظيف (توظيف الباحثين عن العمل والوظائف الإدارية)

أبرز الالتزامات التي رصدها صندوق العمل (تمكين) لعام 2021 (د.ب.)

55,235,753 التزامات تمكين لدعم التوظيف و تدريب الأفراد*	**34,635,834** التزامات تمكين لدعم القطاع الخاص**	**6,219,750** التزامات تمكين لبرنامج استمرارية دعم الأعمال	**4,753,786** التزامات تمكين للبرامج الوطنية الداعمة للقطاع الخاص و سوق العمل	**21,600,000** التزامات تمكين لدفع اشتراكات القطاع الخاص للتأمين ضد التعطل

122,445,123 دينار بحريني
الاجمالي التقديري لالتزامات سوق العمل لدعم القطاع الخاص

*التزامات التوظيف تشمل الدعم المرصود حسب مدة الدعم و قد تصل إلى 3 سنوات
**التزامات دعم المؤسسات تشمل الدعم المرصود حسب مدة الدعم و قد تصل إلى 18 شهر

الأولويات الإستراتيجية في عام 2022

في عام 2022، يهدف صندوق العمل (تمكين) إلى إعطاء الأولوية للإنتاجية والتأثير الاقتصادي في أعمالها. وبناء على ذلك، تم تحديد أربعة محاور رئيسية لدعم المؤسسات والأفراد البحرينيين للنمو والارتقاء .

الاقتصاد المنتج عادةً يتمتع بالمرونة ويرحب بالأعمال التجارية ذات الأفكار الجديدة التي تحدث تغييرات جوهرية وجذرية في سوق العمل. كما تدفع الإنتاجية بالمؤسسات إلى رفع المنافسة من خلال السعي إلى إيجاد فرص جديدة في السوق وإدارة تكاليفها بشكل فعال مع التخطيط المستمر للمستقبل والابتكار من أجل النجاح.

المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية

تهدف تمكين إلى توفير دعم متخصص للمؤسسات لتصبح أكثر إنتاجية ومرونة من خلال تطوير طرق عملها ودمج التكنولوجيا في أعمالها، كما ستمكنهم من الاستفادة من عدد كبير من فرص النمو والتطور في البحرين وخارجها.

وستلعب البرامج الجديدة والمحدّثة دوراً مهماً في تحقيق هذا الهدف مثل برنامج التحول الرقمي وبرنامج نمو الأعمال والبرنامج الوطني للتوظيف وبرنامج إعداد القيادات والوظائف التنفيذية.

خلق مؤسسات أكثر كفاءة وفعالية

دعم المؤسسات للعمل بكفاءة وفعالية أكبر سيساهم في نموها ومساهمتها في الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. ولتحقيق ذلك، سيكون دعم تمكين مبني على مؤشرات أداء واضحة هدفها رفع الأثر الاقتصادي والإنتاجية.

تتمحور البرامج الجديدة على عدد من الركائز لدعم كفاءة وفعالية المؤسسات والتي تشمل دعم الإنتاجية والابتكار والتحول الرقمي والنمو والاتجاه نحو الاسواق العالمية.

خلق وظائف عالية الجودة و دعم التقدم الوظيفي

تماشياً مع خطة التعافي الاقتصادي، ستدعم تمكين 20 ألف فرصة عمل و10 آلاف فرصة تدريبية للبحرينيين. حيث ستكون برامج التوظيف والتدريب متاحة لجميع المؤسسات في مختلف القطاعات.

ستساهم البرامج الجديدة في رفع نسبة توظيف البحرينيين في القطاع الخاص، كما ستركز البرامج التدريبية بشكل أكبر على المهارات الفنية والإدارية والمالية المتماشية مع احتياجات سوق العمل لدعم البحرينيين في تقدمهم الوظيفي.

تحفيز التسهيلات التمويلية

تواصل تمكين دعم القطاع الخاص من خلال تشجيع فرص تمويل أكبر من البنوك وغيرها من المصادر. ستتعاون تمكين مع البنوك لتسهيل عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق هذا الهدف تم إدراج خيار دعم التمويل ضمن معظم البرامج الجديدة و كذلك تطوير نموذج تقييم الطلبات الذي سيأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمار في المؤسسة.

الإطار الإستراتيجي للمؤسسة

الهدف الإستراتيجي لتمكين

1. جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو
2. جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف

مع التركيز على

- التوظيف، التدريب والتطور الوظيفي
- نمو الأعمال والإنتاجية والابتكار
- نمو الأداء المالي
- نمو الاستثمار

الدعم لزيادة الإنتاجية وتحقيق الأثر الاقتصادي

عن طريق

- دعم القطاعات الواعدة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية
- دعم التمويل من المصارف ومصادر أخرى
- دعم المرونة في سوق العمل
- دعم المؤسسات للاتجاه نحو الابتكار والنمو والتحول
  - تطوير طريقة العمل
  - تطبيق التكنولوجيا والتحول الرقمي
  - فرص الوصول إلى أسواق جديدة والاتجاه إلى الأسواق العالمية
- زيادة القدرة التنافسية للكوادر البحرينية محلياً ودولياً
  - برامج تدريبية متنوعة
  - فرص للتقدم الوظيفي
  - فرص العمل في الخارج

الناتجة عن

- خلق فرص عمل جديدة للبحرينيين
- تدريب عالي الجودة للأفراد ورواد الأعمال
- إنشاء مؤسسات جديدة
- نمو المؤسسات القائمة
- مؤسسات أكثر كفاءة وأكثر ربحية
- نمو الاستثمار في القطاع الخاص

مدعوم من قبل

برامج تطوير سوق العمل

دعم التوظيف
- البرنامج الوطني للتوظيف
- برنامج إعداد القيادات والوظائف التنفيذية.

التدريب
- برنامج التدريب والتوظيف
- برنامج التطور الوظيفي
- برنامج تدريب الأفراد

الخبرة العالمية
- برنامج التدريب العالمي
- برنامج رائد الأعمال العالمي

برامج تنمية القطاع الخاص

برامج المؤسسات الناشئة
- برنامج ابدأ مشروعك
- برنامج رواد الاعمال

برامج المؤسسات القائمة
- برنامج نمو الاعمال
- برنامج تحسين الأداء التجاري

برامج متخصصة
- برنامج التحول الرقمي
- برنامج الابتكار
- برنامج دعم الاستثمار
- برنامج ريادات

بالتعاون مع

- القطاع الخاص
- فريق البحرين
- المجتمع

ملامح من الخطة التشغيلية لعام 2022

يناير 2022

- إعادة تصميم هوية تمكين
- تحديد مؤشرات قياس الأداء المؤسسي

- إطلاق بوابة تمكين الإلكترونية الجديدة بشكل جزئي
- إطلاق الدفعة الأولى من البرامج الجديدة

- إطلاق البوابة الإلكترونية بشكل كامل
- إطلاق الدفعة الثانية من البرامج الجديدة

ديسمبر 2022

تغييرات البرامج الرئيسية في عام 2022

البرامج السابقة	البرامج الجديدة
دعم عام	مبنية على أهداف اقتصادية وإستراتيجية واضحة وترتكز على مؤشرات قياس أداء إستراتيجية
دعم موحد للمؤسسات	تقدم دعم شامل على هيئة منح وتمويل ودعم فني واستشاري وتوفر حوافز جديدة للقطاعات الواعدة والاستثمار الأجنبي المباشر, كما ستكون مبنية على معايير واضحة للنجاح ومرتبطة بالأهداف الاقتصادية والإستراتيجية
برامج تدريب مرتبطة باكتساب المهارات	تركز على التوظيف والتطور الوظيفي للأفراد و رواد الأعمال كما توفر المزيد من الحلول التدريبية الافتراضية
برامج عامة لدعم الأجور	توفر حوافز جديدة للوظائف النوعية و تركز على دعم شريحة أكبر من الباحثين عن عمل بهدف معالجة فجوات سوق العمل
آلية دعم موحد ة للمؤسسات	توفر خيارات وفرص أكبر للتمويل ودعم متنوع بحسب حجم المؤسسة ومرحلة نموها كما تعطي الأولوية للإنتاجية والابتكار والاتجاه نحو الأسواق العالمية
الرقابة والمتابعة مع نهاية العقد	ترصد البيانات بغرض متابعة مخرجات الدعم وتعتمد على التفتيش الذكي والمسؤولية المشتركة
تقييم مبني على معايير الأهلية	تعتمد على تقييم مبني على أهداف تطويرية تتوافق مع مؤشرات قياس الأداء كما تعتمد على شراكة مبنية على الأثر

أهداف برامج تمكين الجديدة

برامج تطوير سوق العمل

برامج دعم التوظيف

1 البرنامج الوطني للتوظيف

دعم أجور الكوادر البحرينية من حديثي التخرج والباحثين عن عمل لبدء مسارهم الوظيفي في القطاع الخاص.

2 برنامج إعداد القيادات والوظائف التنفيذية

تحفيز المؤسسات لزيادة اعتماديتها على الكوادر البحرينية من حديثي التخرج والباحثين عن عمل من خلال دعم الأجور.

البرامج التدريبية

3 برنامج التدريب والتوظيف

تقديم الدعم للمؤسسات لتقديم التدريب المتخصص للكوادر الوطنية لتعزيز أعمالها وتحقيق أهدافها.

4 برنامج التطور الوظيفي

دعم المؤسسات الملتزمة بتنمية وتعزيز الكوادر البحرينية عبر تحفيز فرص التدريب.

5 برنامج تدريب الأفراد

صقل مهارات الأفراد البحرينيين لزيادة تنافسيتهم محلياً ودولياً في ظل الواقع الاقتصادي المتغير.

برامج دعم التوظيف

6 برنامج التدريب العالمي

توفير فرصة لتعزيز مهارات البحرينيين وتسريع تطورهم المهني من خلال تجربة التدريب الدولية مع شركات رائدة عالميًا.

7 برنامج رائد الأعمال العالمي

إثراء الخبرة الدولية لرواد الأعمال البحرينيين عبر دعم البرامج الخارجية.

أهداف برامج تمكين الجديدة

برامج تنمية القطاع الخاص

الشركات الجديدة

8 برنامج ابدأ مشروعك

تعزيز ريادة الأعمال وتمكين المؤسسات الناشئة من الازدهار والنمو.

9 برنامج رواد التكنولوجيا

دعم رواد الأعمال في مجال التقنية في المراحل الأولية لمشاريعهم من أجل تطوير أعمالهم والتوسع في السوق.

10 برنامج الرواد الشباب

دعم رواد الأعمال الشباب في مجالات الصناعات المبتكرة والتكنولوجيا والإعلام لإطلاق مشاريعهم الأولى والتسويق لها.

الشركات القائمة

11 برنامج تحسين الأداء التجاري

تعزيز أداء المؤسسات التجاري عبر تطوير خطة تعافي شاملة مصممة لتلبية احتياجات المؤسسة لتحقيق نمو مستدام.

12 برنامج نمو الأعمال

المساهمة في الارتقاء بأعمال المؤسسات ودعمها لتحقيق تنويع مواردها والتوسع محلياً وعالمياً.

البرامج المتخصصة

13 برنامج التحول الرقمي

تشجيع المؤسسات على تبني الحلول الرقمية المتخصصة التي تتماشى مع احتياجاتها بهدف زيادة كفاءة عملياتها التشغيلية والارتقاء بخدماتها ودعم توسعها.

14 برنامج الابتكار

تحفيز المؤسسات على تحويل أفكارهم المبتكرة إلى طرق عمل قائمة من خلال دعم الأبحاث وتطوير النماذج الأولية واختبارها وإطلاقها.

15 برنامج دعم الاستثمار

دعم المستثمرين الدوليين في نقل عملياتهم إلى البحرين بالشراكة مع مجلس التنمية الاقتصادية.

16 برنامج ريادات

دعم رائدات الأعمال البحرينيات عبر مختلف مراحل مسيرتهن التنموية نحو النجاح والابتكار والنمو في أعمالهن الناشئة والصغيرة والمتوسطة.